

«بوبيان» يُقدّم «Apple Pay» لجميع عملائه



وقر بنك بوبيان خدمة «Apple Pay» إلى عملائه في الكويت، والتي تعتبر طريقة الدفع الأكثر أمناً وخصوصية، والتي تتيح استخدام أجهزة «Apple» لإجراء عمليات الدفع في المحلات وعبر الإنترنت ومن خلال التطبيقات.

وقال الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الشخصية والرقمية في البنك، عبدالله التويجري، إن «بوبيان» يوفر خدمة «Apple Pay» لجميع عملائه، في خطوة مهمة نحو تطوير استخدام خدماته الرقمية، ما يشكل إضافة إلى سجل «بوبيان» الحافل بتقديم حلول الدفع الرقمية المبتكرة وتزويد العملاء بأحدث التقنيات ومنحهم تجربة مصرفية سلسلة وأمنة ومريحة.

وتوثيق كل معاملة دفع تتم من خلال الخدمة، باستخدام خاصية بصمة الوجه (Face ID)، أو بصمة الإصبع (Touch ID)، أو الرقم السري للجهاز بالإضافة إلى رمز سري يرسل مرة واحدة، كاشفاً عن قبول الخدمة في المتاجر والمطاعم

السحب الآلي من خلالها، لا يتم تخزين أرقام البطاقة الفعلية على الجهاز أو على خوادم «Apple»، بل يتم إنشاء رقم حساب خاص بالجهاز وتشفيره وتخزينه بصورة آمنة في شريحة «Secure Element» وهي شريحة معتمدة وقياسية مصممة لتخزين معلومات الدفع بأمان على الجهاز.

وذكر أنه يمكن إضافة بطاقات «بوبيان» إلى «Apple Pay» بسهولة، وأنه يمكن من خلال جهاز «iPhone» فتح تطبيق «Wallet» والضغط على «+»، واتباع الخطوات لإضافة بطاقة «بوبيان» الائتمانية أو بطاقة السحب الآلي الصادرة من البنك.

وأوضح أنه وبمجرد إضافة العميل لبطاقته على جهاز «iPhone» أو «Apple Watch» أو «iPad» أو «Mac»، فيمكنه البدء باستخدام «Apple Pay» مباشرة، في وقت سيستمر العملاء في الحصول على جميع المكافآت والمزايا التي تقدمها بطاقات «بوبيان».



عبدالله التويجري

العملاء سيحصلون على جميع مكافآت مزايا بطاقات «بوبيان»

«التجارة» تتوسع رقابياً وبلغ من الوكيل كشف التلاعب

إغلاق 10 محلات زيوت قلّت... منتجاً عالمياً

اكتب علي قاسم |

تقرير قسم فحص المعادن أظهر وجود غش تجاري في نوعية الزيوت المستخدمة

«التجارة» ماضية في تشديد قبضتها الرقابية على الأسواق

مخاطر البضائع المقلدة تتجاوز أحياناً الخسائر المالية إلى الأرواح

الغش، بدأت عندما لاحظ الوكيل المحلي لزيوت الشركة العالمية، انخفاضاً في معدل المبيعات مع ملاحظة بيع المنتج المغشوش بسعر أقل من سعر الشركة المحدد.

وأوضحت أنه بعد وصول معلومات للوكيل المحلي لتلك الشركة العالمية، بقيام بعض الأشخاص باستيراد زيوت مغشوشة تقلّد ماركة زيوت الشركة العالمية من دولة خليجية عن طريق جمارك البر، تم التواصل والتنسيق مع وزارة التجارة التي قامت بدورها بجولة تفتيشية وتحريز العينيات لفحصها والتأكد من سلامتها، وهو ما تفاعلت معه «التجارة» بشكل رقابي يعكس جهداً مسؤولاً.

وشددت المصادر على أن «التجارة» لن تالو جهداً في مكافحة المخالفين، وأنها مستمرة في حملتها على البضائع المقلدة بمختلف أنواعها، مؤكدة أن الوزارة ماضية في تشديد قبضتها الرقابية على الأسواق وقالت «إن ضعاف النفوس لم يكتفوا بتقليد ماركات الملابس والساعات والحقائب النسائية وغيرها من الماركات العالمية، إذ تخطت مخالفاتهم لغش زيوت محركات السيارات، والتي تؤدي أحياناً إلى اشتعال محركات السيارات والحاق الأذى والضرب بقائدي المركبات ومن حولهم والمصلحة العامة، وهنا يتزايد الضرر لكونه يتجاوز الخسارة المالية إلى الأرواح».

كشفت مصادر مطلعة في وزارة التجارة والصناعة، عن قيام الوزارة في الفترة الأخيرة بضبط وإغلاق عدد من محلات استبدال زيوت السيارات بعد تأكدّها من قيام أصحابها باستخدام زيت مقلّد لأحد أنواع الزيوت التابع لشركة عالمية، بناء على تقرير مختبرات الأدلة الجنائية.

وكشفت المصادر أن عدد المحلات المشمولة بالقرار بلغ 10 محلات، فيما يجري التحرك رقابياً على جميع الأسواق، للتأكد من سلامة المنتجات، وعدم وجود أي زيوت مخالفة، أو مغشوشة.

وأوضحت المصادر «الحملة التي شنتها (التجارة) على بعض محلات استبدال زيوت السيارات، جاءت بناء على بلاغ قدمه وكيل الزيوت العالمية، كشف خلاله عن قيام هذه المحلات باستخدام زيوت مغشوشة للوكالة المتعاقدة معها».

وأضافت أنه بناء عل ذلك، قام مفتشو الوزارة بالتفتيش على هذه المحال، وتحريز الزيوت المعروضة للتداول بها، وإرسال عينة منها لمختبرات الإدارة العامة للأدلة الجنائية لفحصها، مشيرة إلى أن تقرير قسم فحص المعادن أظهر لاحقاً وجود غش تجاري في نوعية الزيوت التي تستخدمها هذه المحال.

وبيّنت المصادر أن تقرير الإدارة العامة للأدلة الجنائية، أشار بعد فحص العينة الأصلية مع العينة المشتبه بها، بناء على طلب «التجارة»، إلى عدم تطابق بين العينة الأصلية والعينة المشتبه بها، الأمر الذي يُشكّل خطورة بالغة على قائدي المركبات، الذين خدعوا من قبل محلات الزيوت التي تستعمل الزيوت المغشوشة.

وأضافت «بناء على التقرير المشار إليه، قامت (التجارة) بإغلاق المحال التي تستخدم المواد المغشوشة»، مشيدة بجهود أفراد الوزارة والإدارة العامة للأدلة الجنائية لمتابعة هذه المخالفات وضبطها، والضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه الغش والتلاعب بأرواح الناس، مبينة أنه ستمت ملاحقة المخالفين والمتورطين قانونياً، تمهيداً لحاسبتهم والرجوع عليهم بالإجراءات القانونية اللازمة.

وذكرت أن بداية اكتشاف خيوط عملية

عنيفة، خاصة بعد موجة نزوح الأموال التي قدرتها الأوساط الرسمية بنحو 20 مليار دولار خلال الربع الأول من العام الحالي، وعلى خلفية الأزمة، أعلن البنك المركزي المصري خفض قيمة الجنية المصري مقابل الدولار مرتين، الأولى كانت خلال اجتماع استثنائي في مارس، والثانية كانت في أكتوبر من العام الحالي. وعلى خلفية هذه التخفيضات، فقد قفز سعر صرف الدولار من مستوى 15.74 جنيه في بداية العام الحالي، إلى مستوى 24.66 جنيه في الوقت الحالي، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 56.6 في المئة.

قيمة خفض سيعتمد على كمية الموارد بالعملة الأجنبية المتاحة والتي يرغب البنك المركزي في استخدامها لزيادة المعروض في السوق الرسمية، وكذلك البات السياسية التقدية التي سيخذها لدعم الجنية من فوائد واحتياطي إلزامي وما إلى ذلك. وعلى المدى الطويل، توقع «غولدمان ساكس»، أن يتعافى الجنية المصري من أي خفض على المدى القريب، إذا ما استطاعت السلطات أن تلحزم بموثوقية بسعر صرف مرّن وأن تتخذ تدابير لزيادة الثقة في نظام الصرف. ومنذ بداية العام الحالي، يواجه الجنية المصري ضغطاً

مستداماً، وقد يؤدي في الحالات القصوى إلى زيادة احتمالية الدخول في خطر تخفيض مكرر للعملة، إذا لم يتم التعامل معه، لكنه استبعد حدوث ذلك مع وجود برنامج صندوق النقد الدول كحماية ضد ذلك السيناريو. ومن المقرر أن يجتمع المجلس التنفيذي للصندوق يوم الجمعة، لمناقشة طلب مصر إتمام اتفاق التسهيل. وتوقع التقرير، أن تتخذ السلطات المصرية خطوة حاسمة نحو تصفية السوق السوداء، في الأيام المقبلة وهي خطوة تنطوي على مخاطر بتخفيض كبير للجنية، ومدى

هيكلي، وفي الوقت نفسه، فإن سعر الصرف يضعف بحدة ويقف عند نحو 36 جنيهاً للدولار، وهو أعلى بنحو 33 في المئة عن السعر الرسمي. وذكر أن العامل الرئيسي في ذلك التباين هو نقص السيولة في القطاع النقدي، بسبب ضعف ميزان المدفوعات، وخروج رؤوس الأموال على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا، ما أدى لتآكل السيولة بالعملة الأجنبية في القطاع المصرفي، في الوقت نفسه أصبحت المدفوعات بالعملة الأجنبية أكبر من الحصيلة المتدفقة للداخل. وكشف التقرير، أن الوضع الحالي من المرجح ألا يكون

على الرغم من حالة الهدوء والاستقرار التي تسيطر على سوق الصرف في مصر، لكن الارتباك لا يزال سيد الموقف في سوق الصرف الموازية أو السوداء.

وتتحدث منشورات على الصفحات التي تنابع سوق الصرف في مصر على منصات التواصل الاجتماعي عن أسعار تتراوح بين 32 و36 جنيهاً للدولار، لكن بنك الاستثمار الأميركي «غولدمان ساكس»، أكد أنّ نموذج سعر الصرف الحقيقي الفعّال يكشف أن سعر الدولار أمام الجنية مبالغ فيه. وأضاف في تقرير أن الجنية مُقيّم بأقل من قيمته بشكل

المعرض يختتم أعماله اليوم بـ «الجميرا»

وفائي: «الصناعات والبناء» ركّز طوال 11 عاماً على دعم المنتج الوطني بمجال البناء والتشييد



...ويطلع على جناح «أبيان لتشييد المباني»



الجمعي مع فريق عمل «المنيرم الدوسري»

الرعاة البلاّتيون والذهبيون

رعى المعرض بلاتينياً كل من: «كويت ستيل»، و«الدوسري لصناعات الأنسيوم»، و«أسيكو»، و«إرافو هومز للمقاولات العامة للمباني»، ومكتب ليلي بهمن للاستشارات الهندسية، ومجموعة أي ال سي للمقاولات، وبيت التمويل الكويتي.

كما رعى المعرض ذهبياً كل من: «اليوسفي للحلول الهندسية»، والشركة العربية للكهرباء، و«كويت أرك»، ودخيل الجسار للصناعات الكهربائية، ومعرفي للأنسيوم والستانلس ستيل، ومجموعة الملا الهندسية، وأبيان لتشييد المباني، وشركة مبادئ الإنشاء للتجارة العامة والمقاولات، و«بنيترون»، ومجموعة شركات العامري الذهبية للمقاولات العامة والمباني.

المشاركون في المعرض

شارك في المعرض كل من «اسمخت الكويت»، وصناعات البحر، ومجموعة العنجرى، ومصاعد شارب، ومطابخ كازابيل، و«HIK VISION»، و«توب دورر للأبواب»، والتنديل الكويت للمقاولات، وهيدرونتك الهندسية، والدروازه العالمية لأعمال الأنسيوم، والمبنى المثالي لتشييد البناء، ومصنّع القطامي للمواد العازلة، وآف أي كي للأبواب، وسوبر كونسركشن للمقاولات، وسبيل للمقاولات، وخانة ديزاين، ومعمار فيوتشر للمقاولات، وماس المشتركة لأحواض السباحة، والابتكار للشبابيك والأبواب الجاهزة، والتيسير العالمية للمقاولات، ومكتب أمل الصراف للاستشارات الهندسية، ومجموعة الهجرات للرخام، وبروجكت زوون للمقاولات، وأم الجزر للمقاولات، وأفكا للتكييف، في حين شارك حكومياً كل من المؤسسة العامة للرعاية السكنية، ووزارة الأشغال العامة، ووزارة الكهرباء والماء.



الوزير مكرمأ في جناح «بيتك»



...ومع فريق «كويت أرك»



المعرض أتاح للمستفيدين من الرعاية السكنية الاطلاع والحصول على ما يحتاجونه

عرض أحدث أدوات البناء والتشييد وأجود التشطيبات والديكور

الصناعات والبناء، تجمع وطني سنوي، نال ثقة الجهات ذات الصلة في القطاعين العام والخاص، كما حظي بالعديد من الرعايةات، إضافة إلى حرص كبرى الشركات في هذا المجال على المشاركة ضمن فعالياته سنوياً.

وأعربت عن الفخر بثقة كافة الرعاة والمشاركين بالمعرض، وحرصهم على التواجد في هذا التجمع الوطني المهم الذي يخدم الصناعة المحلية بشكل خاص، والاقتصاد الوطني بشكل عام.

شكر للرعاة

وتوجهت وفائي بالشكر الجزيل إلى كافة الجهات الراعية والمشاركة من القطاعين العام والخاص، وإلى وسائل الإعلام المحلية على دعمها، ومساندتها لإنجاح المعرض الذي يعنى بدعم الصناعة الوطنية والمنتج المحلي في مجال التشييد والبناء.

وكزمت «إكسبو تاج» الجهات والشركات الراعية والمشاركة وسلمتها الدروع التذكارية تقديراً لجهودها ودعمها في نجاح المعرض.

المواطنین المستفيدين من برنامج الرعاية السكنية، حول كل ما يتعلق بأعمال البناء وعن الإشكالات العالقة التي يمكن التعامل معها بهذا الشأن. وأشارت إلى أن المعرض واكب على مدى 11 عاماً أحدث ما توصلت إليه صناعة أدوات البناء والتشييد في العالم، وعرض أجود وأرقى منتجات التشطيبات والديكور، التي تتوافق وذوق المواطن الكويتي وتلبي احتياجاته.

وبيّنت أن المعرض ركّز أيضاً طوال سنواته على دعم المنتجات الوطنية في مجال البناء والتشييد، بما يتماشى ومتطلبات الرؤية التنموية (كويت جديدة 2035) وما يسهم في تحقيقها، تزامناً مع الخطوات الحكومية الجديدة لوضع حلول للقضية الإسكانية وإنشاء مدن جديدة.

وأفادت وفائي بأن المعرض ساهم في خدمة المواطنين من أصحاب القسام المقيّلين على بناء بيوتهم، وذلك من خلال ما طرحه من أفكار ومنتجات وتطبيقات جديدة في هذا المجال. وأوضحت أن معرض

تختتم اليوم فعاليات معرض الصناعات والبناء الحادي عشر الذي نظّمته شركة «إكسبو- تاج» للمعارض والمؤتمرات في فندق الجميرا – المسيلة خلال الفترة من 12 – 15 ديسمبر الجاري، تحت رعاية وحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني، عمار العجمي، وبمشاركة واسعة من الجهات الحكومية والخاصة المعنية بقطاع البناء والتشييد. وبهذه المناسبة، قالت المدير التنفيذي لـ «إكسبو- تاج»، داليا وفائي، في تصريح صحفي، إن الدورة الـ 11 للمعرض، الذي استمر 4 أيام، اتاحت الفرصة للمواطنين وخصوصاً المستفيدين من برنامج الرعاية السكنية، الاطلاع والحصول على كل ما يحتاجونه في هذا المجال، إذ عرضت فيه الجهات الراعية والمشاركة، أحدث ما توصلت إليه الصناعة في مجال البناء والتشييد والتشطيب والديكورات والتصميم.

وأضافت وفائي أن الجهات الحكومية ذات الصلة، قامت كذلك بالرد على استفسارات